



الدورة الرابعة والثلاثون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

تقرير مرحلي ودراسة جدوى
مقدمة إلى
مركز الكومسيك لذكاء الأعمال
بغرض دعم المتعاملين من القطاعين العام والخاص في قراراتهم التجارية
الاستراتيجية

لجنة متابعة الكومسيك

أنقرة

9 - 10 مايو 2018

قائمة المحتويات

1	تمهيد	2
2	تحليل السوق	3
3	a) المنظومة المتكاملة العالمية وتأثيرها	3
3	b) المنظومة المتكاملة لمنظمة التعاون الإسلامي	3
5	c) ثغرات المنظومات المتكاملة للذكاء الائتماني لدى منظمة التعاون الإسلامي، مع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر	5
3	دراسة الجدوى	8
4	مركز الكومسيك لذكاء الأعمال - إطار الحل (مسودة)	10
5	مركز الكومسيك لذكاء الأعمال - خطواته التالية:	12

- صادق كبار المسؤولين ووزراء التجارة رسمياً على مذكرة المفاهيم الخاصة بمركز الكومسيك لذكاء الأعمال، وذلك خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، التي انعقدت خلال الفترة من 19 إلى 24 نوفمبر في مدينة اسطنبول بتركيا.
- وتحت مظلة الكومسيك، كان على المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أن تقدم تقريراً مرحلياً إلى لجنة متابعة الكومسيك، وذلك من أجل إنشاء مركزٍ لذكاء الأعمال تابع لها، مع إمكانية إنشاء مكاتب إقليمية تابعة لهذا المركز المزمع إنشاؤه، لتلبية حيثما تطلب الأمر ذلك، وذلك لتقديم الدعم والاستجابة على المستوى الثنائي والعالمي، وأن تؤدي دورها بشكل ملائم، وأيضاً لمعالجة أوجه القصور الناتجة عن الافتقار إلى وجود ذكاء أعمال استراتيجي اعتمادي وقابل للتنبؤ. وسيناط إلى هذا المركز مهامٌ استراتيجية من بينها: تزويد الدول والأعضاء بتقارير المخاطر الائتمانية عن المشترين؛ ثم يناط إليه مستقبلاً في المستقبل، استكشاف إمكانية إنشاء وكالة تصنيف ائتماني تكون تابعةً لمنظمة التعاون الإسلامي.
- ونعرض في ما يلي تقريراً مرحلياً عن دراسة جدوى خاصة بإنشاء مركز الكومسيك لذكاء الأعمال، وبعد اعتماده، سيقدم تقرير مفصل في شهر نوفمبر 2018.

(a) المنظومة المتكاملة العالمية وتأثيرها

يعطي هذا القسم نظرة عامة عن المنظومة المتكاملة العالمية لتقارير القروض الائتمانية، وخدمات القيمة المضافة، وتأثيرها الاقتصادي، واعتمادها إقليمياً، والجهات الفاعلة الرئيسية، وهياكل الملكية، ودراسات حالة مختارة، وملخصاً برؤى أفضل الممارسات.

المنظومة المتكاملة الائتمانية العالمية يعتبر إعداد التقارير الائتمانية دعامة أساسية للاستقرار المالي في الاقتصاد، مما يخفف من عدم التماثل في المعلومات بين المقترضين والمقرضين، ويدعم الإقراض الفعال المنخفض التكلفة. يحد غياب أنظمة التقارير الائتمانية من الائتمان، ويزيد بشكل كبير من تكلفة التمويل.¹

والعوامل الأساسية الدافعة للتقارير الائتمانية، كما هو موضح في الرسم البياني التالي، هي مقدمو الخدمات، إذ يقومون بجمع البيانات عن الموضوعات من مختلف المصادر، وتزويد المستخدمين النهائيين بها، لتسهيل اتخاذ قرارات ائتمانية فعالة.

الرسم البياني: المنظومة المتكاملة العالمية لتقارير الائتمانية

المصدر: البنك الدولي²، مؤسسة التمويل الدولية³، تحليل دينار ستاندرد للتحليل والتجميع

(b) المنظومة المتكاملة لمنظمة التعاون الإسلامي

لمحة عامة: تنخفض المنظومة المتكاملة الائتمانية لمنظمة التعاون الإسلامي بدرجة كبيرة دون مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث تغطية مكاتب الائتمان الخاصة، مع زيادة الاعتماد على السجلات العامة ذات النطاق المحدود.

من المتوقع للدول ذات الأغلبية المسلمة، وهي سبعة وخمسون دولة، أن تشهد نمواً اقتصادياً قوياً، حيث تنمو بنسبة 6.2 في المائة بين عامي 2016 و2022، وهو ما يمثل 1.6 مرة في مجموعة السبع الكبرى، وتمثل 15.3 في المائة من الاقتصاد العالمي في عام 2016.⁴

¹ <http://pubdocs.worldbank.org/en/954571479312890728/CR-2016-role-credit-reporting-in-supporting-financial-regulation.pdf>

² http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/Credit_Reporting_text.pdf

³ http://www.whcri.org/PDF/2004-Workshop-MX-ppt-The_Importance_of_Credit_Bureaus.pdf

⁴ صندوق النقد الدولي 2017، توقعات الاقتصاد العالمي

غير أن التقارير الائتمانية صارت ضرورة ملحة لدعم القضاء على الفقر في المنطقة؛ وبالنظر إلى أن منطقة منظمة التعاون الإسلامي تمثل كمية غير متناسبة من الدول الأقل نمواً في العالم، حيث تمثل 13 من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 45 بلداً⁵

تدرج أنظمة المعلومات الائتمانية الإجمالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي دون المعايير العالمية، مع تغطية التسجيل الخاصة بنسبة 11٪ فقط من السكان البالغين في عام 2016، مقارنة بنسبة 66٪ في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. هناك زيادة في تغطية السجل العام، ولكن مع وجود قيود على نطاق السجلات العامة، هناك مجال كبير للتحسين

رسم بياني: تغطية منظمة التعاون الإسلامي (OIC) للسكان البالغين مقارنةً بمعيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2016

المصدر: بيانات البنك الدولي⁶

⁵ DARA، محطة مراقبة المناخ: دليل دراسة كوكب حار
⁶ تم جمعها وتحليلها من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي

(c) ثغرات المنظومات المتكاملة للذكاء الائتماني لدى منظمة التعاون الإسلامي، مع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

هناك اختلاف كبير في نضج المنظومة المتكاملة للذكاء الائتماني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسيكون من المهم وجود تصنيف واستيعاب مناسبين لمستويات مختلفة من النضج والجاهزية والاحتياج للاستفادة من منصة مركز الكومسيك لذكاء الأعمال المقترحة.

تحليل ثغرات ونضج المنظومة المتكاملة للذكاء الائتماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: استناداً إلى المقارنات العالمية مع انتهاج دول منظمة التعاون الإسلامي لسجلات الائتمان ومكاتب الائتمان، ترد أدناه تجزئة رباعية المحاور لمستويات نضج الأسواق المختلفة في دول منظمة التعاون الإسلامي. المحور (أ) يمثل البلدان التي بها أكثر من 50% من السكان المشمولين بالتسجيل العام أو المكاتب الخاصة المحور (ب) يمثل النسبة من 10% - 50%. المحور (ج) يمثل النسبة من 1% - 9%. المحور (د) يمثل النسبة 0%. أما البيانات الخام، فمبينة في الملحق المرفق:

جدول: المحاور الأربعة لنضج ذكاء الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي

المحور (أ)	المحور (ب)	المحور (ج)	المحور (د)
تركيا	ألبانيا	الكاميرون	جيبوتي
ماليزيا	أذربيجان	جزر القمر	بوركينافاسو
بروناي دار السلام	طاجكستان	نيجيريا	النيجر
الإمارات العربية المتحدة	الكويت	سوريا	غينيا-بيساو
كازاخستان	جمهورية القرغيز	موريتانيا	مالي
إندونيسيا	قطر	أوغندا	غامبيا
إيران	أوزبكستان	موزمبيق	غينيا
الغابون	تونس	الجزائر	العراق
المملكة العربية السعودية	البحرين	الأردن	الصومال
	المغرب	تشاد	سورينام
	عمان	كوت ديفوار	تركمانستان
	المالديف	السودان	
	لبنان	سيراليون	
	مصر	اليمن	
	غويانا	بنغلادش	
	باكستان	أفغانستان	
		بينين	
		السنغال	
		ليبيا	
		توغو	

المصدر: تحليل دينار ستاندرد بناءً على بيانات مؤشرات التنمية الدولية لعام 2017 عن تغطية تسجيل الائتمان العام (نسبة البالغين) وتغطية مكاتب الائتمان (نسبة البالغين)

د	مالي
د	غامبيا
د	غينيا
د	الصومال
د	سورينام

المصدر: تحليل دينار ستاندرد بناءً على بيانات مؤشرات التنمية الدولية لعام 2017 عن تغطية تسجيل الائتمان العام (نسبة البالغين) وتغطية مكاتب الائتمان (نسبة البالغين)

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بناء على المقارنة بين المعايير العالمية بين انتهاج دول منظمة التعاون الإسلامي للمنظومة المتكاملة للذكاء الائتماني وغيرها من الدوافع الأخرى، يُعرض فيما يلي تحليل أولي لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر للمنظومة المتكاملة للذكاء الائتماني لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

* تحليل دينار ستاندرد لتقرير أعلى 10 شرائح للقطاع لعام 2015

استناداً إلى التحليل السابق للثغرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة إلى مقاييس المعلومات الائتمانية العالمية، هناك خمس فوائد رئيسية لمركز ذكاء الأعمال للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- A.** زيادة إقراض القطاع الخاص لما يقدر بـ 670 بليون دولاراً أمريكياً إلى اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الائتمانية الأقل نمواً: التوافر الكامل والفعال للمعلومات الائتمانية والنظام المرتبط بها، يمكن أن يعزز إقراض القطاع الخاص في الدول الأعضاء الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي بتقدير محدود يبلغ 670 مليار دولار سنوياً⁷. هذا التقدير مخصص للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 32 دولة والتي تتوفر المعلومات الائتمانية عن أقل من 10% من السكان البالغين. بالنسبة للدول الـ 25 الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناضجة، فإن ذلك قد يعني إضافة مُقدرة بمبلغ 1,2 تريليون دولار في قروض القطاع الخاص.
- B.** تخفيض معدلات القروض المتعثرة بمقدار 7.75 نقطة مئوية: استناداً إلى أدلة السوق النامية في أمريكا اللاتينية، يمكننا أن نقدر أثر مماثل على تخفيض القروض المتعثرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- C.** تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: بالنظر إلى الترابط القوي لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر ونظم المعلومات الائتمانية المالية القوية، يمكن لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي بالتأكيد أن يروا أثراً مباشراً إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر. سيؤدي نظام الائتمان المحسن إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاستثمارات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2016، كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي قادرة على جذب 96.3 مليار دولار فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر على سبيل المقارنة⁸. وعلى سبيل المقارنة، كان هناك 26.7 تريليون دولار أمريكي من الأسهم العالمية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2016، ولم تستضف دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 6.6%.
- D.** الشمول المالي: تعاني البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أن النظام المالي فيها نظام غير شمولي. في حين أن جزءاً من السبب هو التمويل الإسلامي المحدود، إلا أن جزءاً كبيراً منه هو عدم قدرة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر من خلال معلومات ائتمانية موثوقة عن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي. في المتوسط، لا يملك سوى 28% من البالغين في دول منظمة التعاون الإسلامي حساباً مصرفياً في مؤسسة رسمية مالية تزيد من حدة هذا التحدي⁹.
- E.** تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي: ستؤدي المعلومات الائتمانية المتعلقة بالأعمال عبر الحدود بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز الروابط التجارية القائمة والاتفاقات التفضيلية. نمت

⁷ استناداً إلى دليل تطبيق المعلومات الائتمانية على روابط قروض القطاع الخاص من قبل البنك الدولي ودراسة أجريت في جامعة هارفارد على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

⁸ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب - التوقعات الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي لعام 2017

⁹ 1. دور الصيرفة الإسلامية في الأنظمة المالية... (متاح للتنزيل بصيغة PDF). متاح من:

تم الوصول إليه في 6 مايو 2018. https://www.researchgate.net/publication/309957760_Role_of_Islamic_Banking_in_Financial_Inclusion_Prospets_and_Performance

القيمة الاسمية لإجمالي التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من 363 مليار دولار في عام 2007 إلى 539 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وارتفعت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تجارة منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 15.38٪ إلى 19.35٪ في نفس الفترة.¹⁰ وفي سياق مماثل، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2015 تحت إمكانياتها، كما اجتذبت عدد قليل من دول منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك مصر وتركيا وموزمبيق والمغرب أكثر من مليار دولار أمريكي من دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى.

ومن النقاط الأساسية التي تدور حول فائدة وفاعلية منصة مركز الذكاء الائتماني متعددة الأطراف عبر الحدود وخدمة التطوير، أن هذا يتم تنفيذه بنجاح عبر العديد من الأقاليم الأخرى في العالم. فنموذج "هَب وسبوكس"، إلى جانب نموذج "ترانس يونيون أمريكا الوسطى" يعدان مثلاً على كيفية تحول الدول النامية إلى جزء من هذه الفرصة. كما يتم تشغيل منصات مماثلة من جنوب أفريقيا وأوروبا وغرب إفريقيا.

¹⁰ الكومسيك - التوقعات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي لعام 2017

استناداً إلى التحليل الأولي للسوق، يرد أدناه إطار الحل المقترح "لمركز الكومسيك لذكاء الأعمال".

الرؤية: تتمثل رؤية مركز الكومسيك لذكاء الأعمال في تمكين كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأن يكون لديهم أقوى استثمار وأقوى تمويل، وأقوى تنمية تجارية في العالم من خلال نمو الأعمال بأفضل درجة نمو وأفضل منظومة متكاملة ذكية لإدارة المخاطر.

الأهداف: تتمثل أهداف مركز الكومسيك لذكاء الأعمال الواضحة لتحقيق الرؤية المشار إليها في ما يلي:

1. بناء إمكانية تطويرية للمنظومة المتكاملة لذكاء الأعمال تكون الأفضل من نوعها لخدمة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (المبادئ التوجيهية والتنظيمية، وجمع البيانات، والأمن، وحقوق المستهلك / وحقوق الدائن وأطر تدفق البيانات عبر الحدود، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، واتحاد الصناعات، وغيرها)
2. تطوير قاعدة بيانات أو منصة رقمية تكون الأفضل من نوعها، والتي تغطي خدمات التسجيل الائتماني عبر الحدود وخدمات مكاتب الائتمان المرتبطة (على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي، مع نموذج "هَب وسبوكس" المحتمل)
3. تقديم خدمات استشارية تشمل بناء القدرات التي تمكن من الرصد والمراقبة والإشراف عبر مستويات النضج المختلفة لزيادة أثر ذكاء الأعمال/الائتمان لدى كل الدول الأعضاء.
4. توفير نموذج تشغيلي مثالي مع الشراكات الاستراتيجية الرئيسية وشبكة المكاتب الإقليمية المحتملة ونموذج النهج الذي يخدم جميع الدول الأعضاء بمستويات النضج المختلفة.
5. إنشاء نموذج أعمال قوي للمركز لضمان الاستدامة والتأثير على المدى الطويل
6. (مرحلة مستقبلية) إنشاء وكالة تصنيف شاملة، وتكون تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، من شأنها أن توفر الجدارة الائتمانية الموثوقة وبأسعار معقولة وتكون مستقلة بذاتها عن الدول الأعضاء بما في ذلك ملف المخاطر.

الجمهور والمتعاملون الرئيسيون: الجمهور المستهدف الرئيسي لمركز الكومسيك لذكاء الأعمال هم: (1) الدائنون والدائنون غير المالبين والوكالات الحكومية التي تسعى للتمويل والاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. والمتعاملون الرئيسيون في مركز الكومسيك لذكاء الأعمال هم البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهيئات التسجيل الائتماني، ومكاتب الائتمان، وجمعيات الأعمال، وغرف التجارة، والمتعاملون الآخرون من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

- تحت مظلة الكومسيك، تتقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمسودة المقترح هذا لإنشاء مركز لذكاء الأعمال تابع للكومسيك، مع إمكانية إنشاء مكاتب إقليمية تابعة لهذا المركز المزمع إنشاؤه، لتلبية حيثما تطلب الأمر ذلك، وذلك لتقديم الدعم والاستجابة على المستوى الثنائي والعالمي، وأن تؤدي دورها بشكل ملائم، وأيضاً لمعالجة اوجه القصور الناتجة عن الافتقار إلى وجود ذكاء أعمال استراتيجي اعتمادي وقابل للتنبؤ.
- قد يؤدي تنفيذ مقترح مركز الكومسيك لذكاء الأعمال هذا مستقبلاً إلى النظر في إمكانية إنشاء وكالة تصنيف تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من شأنها أن توفر جدارة ائتمانية موثوقة وميسورة التكلفة ومستقلة للدول الأعضاء شاملةً ملف المخاطر. ستوكل إلى وكالة التصنيف هذه التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال توفيرها لهذه المعلومات من حيث المبدأ مهمة خفض تكاليف المعلومات، وزيادة معدلات المقترضين المحتملين، وتحفيز الأسواق المالية. قد تؤدي هذه الوظائف إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات الاستراتيجية المتعلقة برأس المال المخاطر، وستؤدي على ما يرام إلى وضع الأساس المتين لنمو اقتصادي مرن ومستدام وشامل.
- إذا تمت المصادقة على مذكرة المفاهيم من قبل الكومسيك، فسوف يتم إجراء دراسة كاملة وتفصيلية من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما في ذلك الأجهزة ذات الصلة والتابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك لتقديمها للدورة التالية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك).